عروض مختصرة

إعداد: أسماء حسين ملكاوي

١. **موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**، تحرير رفعت السيد العوضي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠م، ١٢مجلداً، ٦٥٦٠ صفحة.

تتضمن هذه الموسوعة دراسات عن صيغ المعاملات المصرفية والاستثمارية والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية الاقتصادية، وخاصة في البنوك وشركات الاستثمار. وانتظمت محاور الموسوعة في اثني عشر مجلداً، على النحو الآتي: المجلد الأول وجاء بعنوان: محاور أساسية في الاقتصاد الإسلامي، والمجلد الثاني: الضمان والاعتمادات المستندية والغرامات، والمجلد الثالث: عقود التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، والمجلد الرابع: الجوانب الاقتصادية للمصارف الإسلامية، والمجلد الخامس: الجوانب الإدارية والقانونية، والمجلد السادس: الجوانب المحاسبية في المصارف الإسلامية، والمجلد السابع: الدور الاجتماعي والرقابي في المصارف الإسلامية، وأخذ الحديث عن تقويم أداء المصارف الإسلامية ثلاثة مجلدات (الثامن والتاسع والعاشر)، وكان موضوع المجلد الحادي عشر: الأسواق المالية في الإسلام، والمجلد الثاني عشر: النقود.

٢. **نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي**، مجدي علي غيث، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠م، ٢٨٨ صفحة.

يتحدث الكتاب عن نظرية الحسم الزمني، وهي النظرية التي توضّح معنى الربا وأهمية تحريمه في النظام المالي الاقتصادي الإسلامي، وتضع حدوداً لما يقع في الربا وما لا يقع فيه. مظهرة تفسيراً لقيمة الزمن في البيوع. وجاء الكتاب في خمسة فصول: تحدث الأول عن مفهوم الزمن وأهميته بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وفصّل الفصل الثاني الحديث عن عناصر الحسم الزمني الأساسية، وأفرد الفصل الثالث مجالاً

لتطبيقات نظرية الحسم في الفقه المالي الإسلامي مثل بيع التقسيط والسَّلم...، وركز الفصل الرابع على التطبيقات المتعلقة بالاقتصاد(الاستثمار وجدوى الاستثمار)، وخُتمت الدراسة بفصل يتحدث عن تطبيقات نظرية الحسم في الصيرفة الإسلامية.

٣. **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية**، عدنان عبد الله عويضة، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠م، ٣٥١ صفحة.

يتناول الكتاب المخاطرة بوصفها نظرية فقهية اقتصادية مبتكرة، مصدرها النصوص التشريعية، والمصادر الفقهية، وغايتها استجلاء المنطق التشريعي للتحليل والتحريم في أبواب الفقه المالي؛ تحقيقاً للعدالة التوزيعية، ورفعاً للكفاءة الإنتاجية. وفصول الكتاب ستة. تحدث الفصل الأول عن مفهوم نظرية المخاطرة وماهيتها، وعلاقة مفهوم المخاطرة بمفهوم الضمان في الفقه الإسلامي، وتناول الفصل الثاني تأصيل نظرية المخاطرة، وغايتها وأركانها وشروطها ومجالاتها، وأبرز الفصل الثالث تطبيقات نظرية المخاطرة في التراث الفقهي المالي، وأوضح الفصل الرابع دور نظرية المخاطرة في التوزيع، ورسم الفصلان الخامس والسادس صورة تطبيقات نظرية المخاطرة في الأعمال المصرفية، وفي سوق الأوراق المالية.

٤. **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي؛ نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي**، عمرو هشام محمد، دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٩م، ١٥٢ صفحة.

شكلت دراسة الفكر الاقتصادي ومناهجه موضوعاً جدلياً بين الاقتصاديين المهتمين بالقضايا الاقتصادية والفكرية، من أساتذة وباحثين ومثقفين وطلاب على حد سواء، ويعد هذا الكتاب، محاولة جديدة لسبر غور هذا العلم، وما جرى فيه من تطورات، جعلته أكثر العلوم الاجتماعية تطوراً وانتشاراً، سواء من ناحية أساليبه العلمية، أو من ناحية عدد دارسيه وتطبيقاته. وتعرض الكتاب، بشكل مختصر، لأهم مدارس الفكر الاقتصادي، وقضايا الصيرفة الإسلامية وانتشارها.

٥. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشريعة الإسلامية**، محمد علي السالم الحلبي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ٤٣٤ صفحة.

المؤلف أستاذ القانون الجنائي المشارك في كلية الحقوق/ جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا في الأردن، وفي الكتاب ثلاثة أبواب: أولّها بعنوان: "التكافل الاجتماعي"، ويتحدث فيه عن دور التكافل الاجتماعي في الإسلام، و خصائص النظام الاجتماعي في الإسلام. وثانيها بعنوان "الحقوق الاقتصادية في الشريعة الإسلاميّة"، ويتحدث فيه عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومبدأ العدالة في توزيع الثروات، وفريضة الزكاة، وحكمة تحريم الربا، وحق الملكية الفردية، وحق الكسب والعمل، وحرية التجارة. ويعالج الباب الثالث "الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلاميّة"، وعلى رأسها الشورى، ورئاسة الدولة في الشريعة الإسلامية.

٦. **الأزمة المالية العالمية (رؤية إسلامية)**، أشرف محمد دوابة، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩م، ١٦٠ صفحة.

المؤلف أستاذ العلوم المالية والإدارية المساعد في جامعة الشارقة. ويتناول الكتاب مفهوم الأزمة المالية العالمية، ومراحل تطورها، وأسبابها، والارتباط بينها وبين أزمة الكساد العظيم، وآثارها وسبل علاجها من منظور وضعي، ومن منظور إسلامي، إضافة إلى الفرص التي يمكن أن تنتج عنها.

٧. **قضايا اقتصادية عربية**، سميح مسعود، عمان: دار الشروق للنشر، ٢٠٠٩م، ٥٦٠ صفحة.

يهدف الكتاب إلى التعريف بقضايا ارتبطت بأوجه اقتصادية حيوية في الوطن العربي، لا سيمَّا تلك القضايا التي برزت في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك، بسلبياتها، وإيجابياتها، وعجز الدول العربية عن تحقيق إنجازات كبرى في مجالها. ويتضمن الكتاب ستة عشر فصلا تحمل العناوين الآتية: التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية، وتجربة التعاون الاقتصادي العربي، والمشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك، والمشروعات

الصناعية العربية المشتركة، والمشروعات المالية العربية المشتركة، والمشاكل والمعوقات الرئيسة التي تواجه المشروعات العربية العامة المشتركة، ومناخ الاستثمار في الوطن العربي، والاستثمار في الصناعة البتروكيمائية، وتشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي، والمناخ الاقتصادي والبنيوي الواجب توافره للقطاع، والنفط والتنمية العربية، والاقتصاد الخليجي ما بين حتمية التكامل وضرورة الانفتاح، والعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتدفقات رؤوس الأموال في الدول العربية، والوحدة الاقتصادية العربية.

٨. **المعاملات المالية المعاصرة وأثر نظرية الذرائع في تطبيقاتها**، أختر زيتي بنت عبد العزيز، دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٨م، ٣٨٣ صفحة.

الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وجاء في بابين رئيسين وخاتمة. أما الباب الأول فتناول تأصيل نظرية الذرائع في البحث الأصولي من خلال ثلاثة فصول: ناقش الأول مفهوم الذرائع وتطوره التاريخي، وبَيَّنَ الفصل الثاني أنواع الذرائع وعلاقاتها بالأدلة الشرعية، وبالمقاصد، والقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان. وعرض الفصل الثالث أدلة حجية الذرائع، وتحليل أقوال الأصوليين فيها، ومواضع الخلاف والوفاق. أما الباب الثاني فتضمن تطبيقات عملية لفكرة الذرائع على أهم صور العقود والمعاملات المالية الحديثة، وهي عقود الإذعان، وبيع التقسيط، والودائع المصرفية، ونظام التأمين. واشتمل الباب على أربعة فصول ناقشت الأصول الشرعية الكلية، ومقاصدها العامة في الأموال، وتطبيق الذرائع على العقود. وجاءت الخاتمة باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، إضافة إلى عدد من التوصيات والاقتراحات.

٩. **التداول الإلكتروني للعملات– أحكامها الشرعية**، بشر محمد لطفي، عمان: دار النفائس، ٢٠٠٩م، ٢٣٢ صفحة.

أصل الكتاب أطروحة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك في الأردن. وأوضح الكتاب إسهام الثورة التكنولوجية المعاصرة في تطوير المتاجرات والمبادلات الدولية،

وتسهيلها، وابتكار صورٍ جديدة لها، من أشهرها التداول الإلكتروني للعملات. ويبحث الكتاب عقود هذا التداول وأنظمته، والجانب العملي لهذه العقود، ثم تقويمها من الناحية الشرعية الفقهية، واقتراح البدائل الشرعية للعقود المحرمة، والنظر في مدى شرعية هذه البدائل أيضاً. ويتضمن الكتاب ثلاثة فصول: يؤصل أولها لشروط عقد الصرف، والصرف في الذمة، والتقابض الشرعي، تأصيلاً فقهياً شرعياً. ويلقي الفصلُ الثاني الضوءَ على عقود التحوُّطِ وصُوَرِها وأحكامها الشرعية. ويتناول الفصل الثالث البيع بالهامش، بتوضيحِ صورته ومزاياه وأضراره، وآلية التداول الإلكتروني فيه، وتفصيل الحكم الشرعي المتعلق بالبيع بالهامش وَفْقَ التوصيف المذكور في البحث، مروراً بحساب الفوركس الإسلامي وتقويمه شرعياً، وبيان الآثار الكلية للمضاربات في النقود والعملات على الاقتصاديات المحلية والعالمية.

١٠. **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، زكريا سلامة عيسى شطناوي، عمان: دار النفائس، ٢٠٠٩م، ٢٧٢ صفحة.

أصل الكتاب أطروحة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي نوقشت في جامعة اليرموك. أوضح الكتاب أن الأسواق المالية تترك آثاراً إيجابية وأخرى سلبية في النشاطات الاقتصادية عامة، ورصد الآثار الإيجابية بهدف تعظيم الاستفادة منها، والآثار السلبية بهدف الحد منها، أو تحصين الأسواق المالية الإسلامية منها. وسعت الدراسة إلى مناقشة هذه الآثار من منظور الاقتصاد الإسلامي. وتتضمن الدراسة أربعة فصول: مفهوم سوق الأوراق المالية، وأنواعها، وشروط إقامتها؛ والآثار الإيجابية لسوق الأوراق المالية، ودورها في التنمية الاقتصادية؛ والآثار السلبية لهذه الأسواق، وبعض الأزمات الاقتصادية الناتجة عن أنشطة أسواق الأوراق المالية.

11. *First Principles of Islamic Economics*, Sayyid Abul A'la Mawdudi (Author), Shafaq Hashmi (Translator), UK: Islamic Foundation (15 Oct 2009).

عنوان الكتاب بالعربية: "**المبادئ الأولى في الاقتصاد الإسلامي**". ويجمع بين دفتيه أهم كتابات أبي الأعلى المودودي (١٩٠٣م-١٩٧٩م)، أحد أبرز المفكرين المسلمين في

القرن العشرين؛ الذي وضع الأسس الفلسفية للاقتصاد الإسلامي الحديث، وذلك في كتاباته التي نشرها ما بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي؛ فمن خلال استناده إلى القرآن والسنة، كشف المودودي عن عناصر رئيسة لنموذج (paradigm) جديد للتحليل الاقتصادي وسياسته، بحيث تعقد الممارسات الاقتصادية في سياق القيم الأخلاقية، وتوجه لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية. وتكمن فرادة هذا النهج في التزامه واعتماده قيمتي الكفاءةِ والعدالة. ففي الإطار الإسلامي يصبح لخلق الثروة وتوزيعها دور في تعزيز الرفاه الفردي والاجتماعي، وفي تمكين الانضباط الاقتصادي؛ لفتح الآفاق نحو التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، ورفاه الإنسان.

12. *Islamic Money and Banking: Integrating Money in Capital Theory*, Iraj Toutounchian, NJ: Wiley (July 7, 2009), 350 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "المال والخدمات المصرفية الإسلامية: تكامل المال مع نظرية رأس المال". قام المؤلف في كتابه هذا بعملية إعادة تقويم للمبادئ الرأسمالية الليبرالية، واصفاً إياها بالنظام الجشع القائم على لعبة المحصلة الصفرية (zero-sumgame)؛ أي إنّ ربح شخص ما يعني خسارة شخص آخر، وهو يعني من الناحية القانونية وضع اليد على ثروات الآخرين؛ مما يعلي من قيم المصالح الذاتية. ويرى المؤلف أن الأزمات العالمية، التي انبثقت من التقلبات في نجاح هذا النظام الاقتصادي طوال الوقت، كان يمكن تفاديها لو أن القيم الأساسية للاقتصاد الإنساني الحقيقي قد تم أخذها بعين الاعتبار. ويؤكد أن إعادة بناء العمليات المصرفية على النظام الإسلامي، المبنية على الفضيلة والإحسان، يمكن أن تولِّد الأرباح، وتحافظ على الاقتصادات الوطنية، وتعمل لخير الاقتصاد العالمي. وقدَّم المؤلف دليلاً على الحاجة إلى إعادة النظر في الاقتصاد العالمي وأسسه التي وضعها منذ قرون، فرانسيس هوتشيسون، وآدم سميث، وغيرهما من مُنظِّري الرأسمالية الليبرالية. ويحذر المؤلف أنه في حال لم تتخذ أي إجراءات لمعالجة أوجه القصور المتشعبة من لعبة المحصلة الصفرية فإن الفجوة العالمية بين الجنوب والشمال سوف تزداد اتساعاً.

13. *Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective (Islamic Economics)*, Muhammad Nejatullah Siddiqi, UK: The Islamic Foundation (March 1, 2010), 175 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**دور الدولة في الاقتصاد: رؤية إسلامية**". المؤلف محمد نجاة الله صديقي، أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، الفائز بجائزة الملك فيصل الدولية للدراسات الإسلامية عام ١٩٨٢م. يخالف المؤلف الفكرة السائدة التي تتوقع انهيار الاقتصاديات التي تديرها الدولة، ويعارض الاعتماد الحصري على السوق، ويقدم بديلاً إسلامياً معتدلاً. فالإسلام في رأيه يوجه العوامل الاقتصادية تجاه السلوك الأخلاقي المسؤول اجتماعياً. وفي إطار من الحريات الأساسية يتم استكشاف إمكانية تدخل الدولة لتهذيب الأخلاق، ومنع انهيار السوق. ومن خلال ترسيخ القيم الأخلاقية، والمصالح الاجتماعية، تقل الحاجة إلى تدخل الدولة، التي تحتفظ بمكانتها داخل النظام الإسلامي. ويتألف الكتاب من خمسة فصول تحت العناوين الآتية: ضمان الحد الأدنى من المعيشة في دولة إسلامية، والنفقات العامة في الدولة الإسلامية، والاقتراض العام في التاريخ الإسلامي المبكر، والعلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، ودور القطاع التطوعي في الإسلام.

14. *Islamic Capitalism: Presentation of an Alternative Economic System*, Maher D. Kababji, Wordclay (January 21, 2009), 72 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**الرأسمالية الإسلامية: نظام اقتصادي بديل**". الفكرة الأساسية للكتاب هي أن الرأسمالية الإسلامية، بوصفها نظاماً اقتصادياً شاملاً، هي البديل الجديد الذي يستند إلى أفكار ووجهات نظر جديدة، ويقدم حلولاً عملية حديثة للمشكلات، والأزمات المالية الحالية. فالرأسمالية الإسلامية يمكن أن تقدم نظاماً بنكيًّاً ومالياً، ونظاماً ضريبيًّاً، ونظاماً مالياً نقدياً محلياً، ودولياً. وبالأخذ بعين الاعتبار، الظروف الاقتصادية الحالية، التي تميزت بالهوس بالمضاربة، والزيادة السريعة في كمية الائتمان والمال فإن طريقة جديدة ظهرت لتحديد المشاكل الاقتصادية، وفهم الآيات القرآنية ذات العلاقة بها. والرأسمالية الإسلامية هي حصيلة جهود متواصلة من العمل،

والبحث، والدراسة، والممارسة العملية، في قطاعي البنوك والمصارف، وهي بذلك حوَّلت الأحلام النظرية إلى نظام حديث قابل للتطبيق، من خلال الكتابات التي نشرت حوله، ويُعَدُّ هذا الكتاب جزءاً منها.

15. *False Economy: A Surprising Economic History of the World*, Alan Beattie, Riverhead Hardcover (April 16, 2009), 336 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**الاقتصاد الكاذب: مفاجأة التاريخ الاقتصادي للعالم**". المؤلف ألان بيتي محرر في صحيفة الفاينشال تايمز، واقتصادي سابق في بنك إنجلترا. الكتاب ليس انتقاداً للكارثة العقارية التي حصلت بين عامي ٢٠٠٤م-٢٠٠٧م، وأدت إلى انهيار النظام المالي الأمريكي والعالمي، كما يبدو من العنوان، ولكنه لمحة تاريخية في الأسباب التي تجعل بعض الاقتصادات تزدهر بوسائل مُعينة، بينما يفشل بغيرها. يتضمن الكتاب تحليلاً للتاريخ الاقتصادي، منذ عصر الامبراطورية إلى زمن صندوق النقد الدولي، كما يعرض تحليلاته النفسية والسياسية التي تحدد عوامل فشل الاقتصاد أو نجاحه، واقفاً بكل قوة ضد التصورات السيكولوجية، والمادية الجدلية، والحتمية في الاقتصاد، قائلاً: "إنَّ التاريخ لا يتحدد من خلال القدر... وإنّ نهوض الأمم وسقوطها يتحدد من خلال القرارات التي يتخذها القادة السياسيّون". ويجيب عن أسئلة مثل: ما الذي يُبقي الأمة الإسلامية غارقة في الفقر؟! ويرى أن أحد الأسباب قد يكون ما ورد في القرآن والمأثور ضد الربا وجني الفوائد! كما يتساءل عن السبب الذي يجعل إفريقيا معتمدة على تصدير المواد الخام، بدلاً من تصدير المنتجات التجارية؛ ويرى أن السبب قد يتمثل في ارتفاع درجات الحرارة، ورداءة البنى التحتية. وغيرها من التساؤلات والمقارنات الأخرى.

16. *The Role of Law and Ethics in the Globalized Economy (MPI Studies on Intellectual Property, Competition and Tax Law)*, Joseph Straus, Springer; 1 edition (May 11, 2009), 177 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**دور القانون والأخلاق في الاقتصاد المعولم**". يقدّم الكتاب عرضاً متبصِّراً في آلية عمل الاقتصاد العالمي، وجذور الأزمة المالية العالمية

الحالية، وردود أفعال مجموعة من الساسة، والصناعيين، والأكاديميين المتميزين في العالم. ويرى مؤلفه "جوزيف شتراوس" أن أزمة النظام المالي العالمي في عام ٢٠٠٨م، وما تفرَّع عنها من أزمات، لم تضع "العولمة" وما تشتمل عليه تحت ضغط شديد فحسب، وإنما وضعت النظام العالمي كله في موضع التساؤل، إذْ يقول (شتراوس) بأن مَنْ تجاهلوا تحذيرات "باول كروجمان"، الاقتصادي الأمريكي البارز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، تفاجأوا بالحقائق الصعبة التي تحدث عنها في مُدوَّنته. وبحسب أبرز القادة العالميين فإن الحاجة صارت ملحةً إلى نظامٍ دولي فعّالٍ ومدروسٍ بعناية؛ وذلك للتعامل مع التحديات العالمية جميعها، سواء تعلقت بالاحتباس الحراري، أو حقوق الإنسان، أو الهجرة، أو النظام المالي العالمي، شريطة أن يأخذ هذا النظام الأخلاق والقيم بعين الاعتبار، وهو الأمر الذي فشل النظام الحالي المنهار في الاهتمام به.

17. *Economic Liberalization, Social Capital and Islamic Welfare Provision*, Jane R. Harrigan, Hamid El-Said, Palgrave Macmillan (June 23, 2009), 272 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: **التحرر الاقتصادي، ورأس المال الاجتماعي، وتوفير الرفاه الإسلامي**". ينظر هذا الكتاب إلى جانبين من جوانب النشاط الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما: تطوير رأس المال الاجتماعي، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، في سياق برنامج التحرر الاقتصادي؛ لمعرفة ما إذا كان تحييد الدولة في ظل تحرير التجارة قد فتح المجال للأنشطة القائمة على أساس إسلامي. ويحتوي الكتاب على ثمانية فصول، تحمل العناوين التالية: الرعاية الاجتماعية الإسلامية، والإسلام السياسي في العالم العربي، ورأس المال الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية القائمة على العقيدة والإسلام، وأنت تحصد ما تزرع: التطور التاريخي للشبكات الاجتماعية في الأردن، والرعاية الاجتماعية القائمة على العقيدة، وحركة الإخوان المسلمين في الأردن، والتحرر الاقتصادي والفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية القائمة على العقيدة في مصر ١٩٩١م-٢٠٠٦م. والإصلاح الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، والمجتمع المدني والإسلاميون في المغرب. الإصلاح التنظيمي والاقتصاد

السياسي، للحد من الفقر في تونس: ما هو دور المجتمع المدني؟ وما الذي يمكن تعلمه من دراستنا لهذه الدول الأربع؟

18. *New Issues in Islamic Finance and Economics: Progress and Challenges*, Hossein Askari, Zamir Iqbal, Abbas Mirakhor, Wiley (June 27, 2008), 373 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**قضايا جديدة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي: التقدم والتحديات**". يُشير الكتاب إلى أن التمويل الإسلامي أصبح في السنوات الأخيرة، أسرع قطاعات التمويل العالمي نموًّا؛ إذْ توسع خارج حدود أسواقه التقليدية، ليشكل ظاهرة عالمية. ولذلك فقد قبلت المؤسسات المالية الدولية التمويل الإسلامي، بوصفِهِ عَرْضاً مُهِمًّاً لزبائنها. وفي الحقيقة فإن الأسعار المرتفعة للطاقة والعوائد المرتفعة في عدد من الدول الإسلامية، تجعل استمرار النمو السريع في قطاع التمويل الإسلامي مُتوقَّعًا. لكن استمرار هذا النمو، أو تسارعه، يعتمد على استجابة المؤسسات الإسلامية والحكومات للتحديات التي تلوح في الأفق. ويرى المؤلفون أنه خلال فترة النمو، شهد التمويل الإسلامي تغيراتٍ جوهرية، وتأثراً بقوى العولمة الاقتصادية والمالية، مشيرين إلى أن مستقبل التمويل الإسلامي سيعتمد على مجموعة من التطورات، منها: الإصلاح المالي والاقتصادي في الدول الإسلامية، والإصلاح والتحرر المؤسسي، والحاكمية، والبحث في النظام الإسلامي عن أدوات مالية ملائمة، وكذلك التطورات في مجال العولمة المالية.

19. *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice*, Mahmoud A. El-Gamal, Cambridge University Press; 1 edition (November 24, 2008), 240 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**التمويل الإسلامي: القانون، والاقتصاد، والممارسة**". يُقدِّمُ الكتاب لمحة عامة عن الممارسة الإسلامية في قطاع التمويل، والجذور التاريخية التي تحدد أساليب عملها. وبالتركيز على التحليل والاستشراف. ويهدف التمويل الإسلامي، وفقاً للمؤلف، إلى محاكاة كل جانب من جوانب التمويل- من القروض الشخصية، إلى الأنشطة المصرفية الاستثمارية، ومن هيكل السوق إلى حوكمة

الشركات- في أشكال إسلامية، تشمل الوظائف الفنية للأدوات المالية المعاصرة، والأسواق، والمؤسسات. لكنَّ محاولة تكرار مضمون الممارسة المالية المعاصرة، باستخدام أشكال تعاقدية قديمة، أدّى إلى فشل التمويل الإسلامي في خدمة أهداف الشريعة الاسلامية. ويقترح هذا الكتاب، تركيز التمويل الإسلامي على الجوهر وليس الشكل. وهذا النهج من شأنه أن يستتبع التخلي عن نموذج "أسلمة" كل الممارسات المالية. كما أنه يستلزم إعادة توجيه اسم العلامة التجارية للتمويل الإسلامي؛ للتركيز على قضايا المجتمع المصرفي، وتمويل المشاريع الصغيرة، والاستثمار المسؤول اجتماعياً.

20. *Understanding Islamic Finance*, Muhammad Ayub, Wiley (January 2, 2008), 542 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**فهم التمويل الإسلامي** ". يهدف محمد أيوب، صاحب الخبرة الطويلة في الأبحاث في البنك المركزي الباكستاني، من كتابه هذا، تقديم فهم واضح للنظام الاقتصادي الإسلامي، ولا يوجهه إلى البنوك، ومؤسسات التمويل الملتزمة بتوفير حلول مصرفية إسلامية فحسب، بل إلى الطلبة في مراحل التعليم الجامعي المختلفة كذلك؛ إذ يُقدِّم الكتاب خلفية متعمقة لقضية التمويل الإسلامي، وتوصيفاً واضحاً لجميع المنتجات الرئيسية، والعمليات المرتبطة بنظام التمويل الإسلامي. ويوضح أسس هذا النظام، ويشير إلى أهم الإجراءات التي تستخدمها مؤسسات التمويل الدولية، أو تعتمدها لتمويل مجموعة من العملاء الراغبين بضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية. كما يناقش الكتاب الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الإسلامي في تطوير النظام المالي والاقتصادي، ويعرض مجموعة من الأمثلة العملية والتشغيلية التي تغطي الإيداع، وإدارة الصناديق الاستثمارية من قبل البنوك، التي تتضمن تمويل القطاعات المختلفة للاقتصاد، وإدارة المخاطر، والتعاملات المحاسبية، والعمل في الأسواق المالية الإسلامية والصكوك، ويقدم تقويماً للانتقادات الشائعة التي تُوجَّه إلى النظام المالي في الإسلام.

21. *A Comparative Study of Banking in the West and in Islam*, Cheikh A. Soumare, Vantage Press (October 6, 2008), 77 pages.

عنوان الكتاب بالعربية: "**دراسة مقارنة للعمليات المصرفية في الغرب والإسلام**". تتتبع الدراسة تاريخ المصرفية الأوروبية من العصور الوسطى حتى اليوم. بدءاً من الأصول القديمة للمؤسسة المصرفية نفسها، يصف (سومار) كيفية ظهور مدرستين مصرفيتين، هما: الإسلامية والغربية. وتظهر الدراسة كيف أن الممارسات التجارية في العالم الإسلامي أثرت في العمليات المصرفية الأوروبية منذ بداياتها، وكيف تعامل كل من الدين الإسلامي والمسيحي بطريقة مختلفة، مع تحريم كل منهما للتعامل بالرِّبا؛ إذ فَقَدَ الغرب تدريجياً حرمة التعامل به، بينما حافظ الإسلام على موقفه الذي يحرم التعامل بالربا، خلال القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أنّ هذا التحريم كان عائقاً واضحاً، ازدهرت التجارة في العالم الإسلامي بفضل اختراع تقنيات تجارية بديلة، تمثلت في "المضاربة"، التي تتميز بصغر حجمها، ولا مركزيتها في صنع القرار، وهو أمر إيجابي، ولكنها –أيضاً– تتسم بضعف منافستها مع الحجم الهائل من الاستثمارات الخاصة، والودائع التي يمكن أن تتولد في المصارف الغربية. ويطرح المؤلف فكرة أنه قد يمكن تطوير التجارة الإسلامية المعاصرة من خلال خلق نسخة معدلة من النموذج المصرفي الإسلامي القديم.